September 2011

# لجنة الأمن الغذائي العالمي

## الدورة السابعة والثلاثون

## روما، 17-22 أكتوبر/تشرين الأول 2011

## البند الخامس

# موائد مستديرة عن سياسات سبل
# زيادة الأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة المراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة

**بيان المحتويات**


| | الفقرات |
|---|---|
| أولا- التحديات المستجدة | 2 - 5 |
| ثانيا- المسائل الرئيسية | 6 - 54 |
| ألف. عدم كفاية الاستثمار في قطاع الزراعة حاليا | 6 - 11 |
| باء- استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة: التحديات والفرص | 12- 33 |
| جيم- الاستثمار المؤسسي في الزراعة الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة | 34 - 41 |
| دال- الحاجة إلى السياسات العامة والاستثمار التمكينيين | 42- 54 |
| ثالثا- الآثار المترتبة على السياسات | 55 |


*طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org/cfs وستوزّع على المندوبين نسخة إلكترونية من جميع الوثائق عند التسجيل.*

**المسائل المراد عرضها على لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)**

**إن اللجنة:**

- تؤكد على ما لزيادة وتحسين الاستثمار في الزراعة من أهمية قصوى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع
- وتسلِّم بأن معظم الاستثمار في الزراعة تُجريه أطراف عديدة من القطاع الخاص، ولا سيما المزارعون أنفسهم، وجمعياتهم التعاونية، والمؤسسات الريفية الأخرى
- وتعترف بأن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وكثير منهم من النساء، يؤدون دورا مركزيا في إنتاج معظم الأغذية المستهلكة محليا في الكثير من المناطق النامية، من أوائل المستثمرين في الزراعة في كثير من البلدان النامية
- وترحِّب بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى (فريق الخبراء) بشأن "حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة" وتوصي بأن ينظر فيه جميع أصحاب المصلحة*

كما يُطلب إلى اللجنة أن تنظر في مجموعة التوصيات التالية المرفوعة إلى حكومات الدول الأعضاء، والشركاء الدوليين وسائر أصحاب المصلحة. والتوصيات المعنية مستقاة من هذه الوثيقة الأساسية ومن تقرير فريق الخبراء بشأن حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة:

1- التأكد من أن تولي الاستثمارات والمرافق والسياسات العامة المتعلقة بالزراعة الأولوية الواجبة لدعم وتكميل الاستثمار الذي يجريه أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم

2 – التأكد من أن تولي السياسات الزراعية والاستثمار العام الأولوية لإنتاج الغذاء والتغذية، مع التركيز على تعزيز إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة للأغذية بصورة مستدامة وعلى تقوية أسواق الأغذية المحلية والوطنية والإقليمية الجامعة لأصحاب الحيازات الصغيرة

3 – التأكد من أن تؤدي السياسات والاستثمارات العامة دورا تحفيزيا في تشكيل الشراكات بين المستثمرين الزراعيين، بما فيها الشراكات بين القطاعين الخاص والعام

4 – إيلاء الاهتمام اللازم لمخاطر الأسوق الجديدة والمخاطر البيئية التي تواجه زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتصميم الاستثمارات والخدمات والسياسات بحيث تُخَفِّف من هذه الأخطارَ وتُعزِّز من قدرةَ أصحاب الحيازات الصغيرة على إدارتها؛ والتوفيق بين حوافز الاستثمار في الزراعة والإعتبارات الخاصة بالاستدامة البيئية

5 – العمل بنشاط لإشراك المنظمات التي تمثل المنتجين الزراعيين، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين، في صوغ وتنفيذ وتقييم السياسات من أجل الاستثمار في الزراعة وفي تصميم برامج الاستثمار في الزراعة وسلاسل إضفاء القيمة على المنتَجات الزراعية والغذائية

6 – الاستعانة طوعا بإطار "رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على المستوى القطري" لتقديم تقارير دورية إلى اللجنة بشأن التدابير ذات الصلة المتخذة على المستوى الوطني فيما يتعلق باستثمار القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الزراعة، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه، وتقاسم الدروس المستفادة من التجارب الوطنية

**وإن اللجنة كذلك:**

7 – تطلب من فريق الخبراء أن يُدرج في خطط عمله المقبل إجراء دراسة مقارنة للقيود المفروضة على إستثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في شتى الظروف مع خيارات سياسية لمعالجة هذه المعوقات؛ وينبغي أن يشتمل ذلك على تقييم مقارن لاستراتيجيات الربط بين أصحاب الحيازات الصغيرة وسلاسل إضفاء القيمة على المنتَجات الغذائية في الأسواق الوطنية والإقليمية وما يمكن تعلمه من التجارب المختلفة

8 – وتدعم استهلالَ عملية تشاور شاملة في إطار اللجنة لوضع مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة التي تعزِّز الأمن الغذائي والتغذوي ولتوسيع نطاق الاهتمام بهذه المبادئ، على أن يشرف على ذلك مكتب اللجنة بمساعدة من الأمانة العامة المشتركة وبالتعاون الوثيق مع الفريق الاستشاري وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، بغية تقديم هذه المبادئ إلى اللجنة لكي تنظر فيها

9 – وتقر بأن هذه الخطوة الأولى في عملية التشاور الشاملة هذه ستتمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن نطاق هذه المبادئ والغرض منها ومتلقيها المستهدَفين وبنيتها، وبشأن شكل عملية التشاور، مع مراعاة الأطر القائمة – بما في ذلك مبادئ "الاستثمار المسؤول في الزراعة" التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي – ومراعاة ضرورة الحفاظ على الاتّساق الكامل وعدم الازدواج مع "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي وسائر الموارد الطبيعية" والتي من المتوقع إقرارها قبل بدء عملية التشاور هذه

10 – وتوصي بالاعتراف الصريح *بالاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة* كما يعرَّف في هذه الوثيقة (الفقرة 5) باعتباره واحدا من المعايير التي تميز الاستثمار المؤسسي المسؤول في مجال الزراعة.

إن تقرير فريق الخبراء بشأن حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة، بما فيه الملخص والتوصيات المراد تقديمهما إلى صانعي السياسات (الوثيقة CFS:2011/4 Add.1) يُفترض أن يُدرس مع هذه الوثيقة الأساسية.

1 – **ما تتناوله هذه الوثيقة.** يركِّز في هذه الوثيقة على استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة وسبل دعمه. ويُدرس فيها أيضا الاستثمار المؤسسي في الزراعة وضرورة النهوض بالتآزر بينه وبين استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة. ويناقَش فيها الدور الهام الذي يجب أن تؤديه السياسات العامة والاستثمارات في تعزيز استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة والنهوض بالاستثمار المؤسسي الذي يراعي مصالحهم. وتُختتم هذه الوثيقة بتسليط الضوء على بعض الآثار المترتبة في مجال السياسات. وقدمت التوصيات المحدَّدة ذات الصلة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي فهي معروضة في نص التوصيات الوارد في الإطار أعلاه.

## أولا – التحديات المستجدة

2 – **تزايد القلق بشأن انعدام الأمن الغذائي والتغذوي.** أثار ارتفاع عدد من يعاونون من نقص التغذية حاليا، المقترن باشتداد تقلبات أسعار الغذاء على المستوى العالمي والارتفاعات الباهظة في هذه الأسعار، منذ بضع سنوات قلقا متجددا بشأن انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في البلدان النامية. ويتعلق بعض الأسباب الكامنة وراء هذه الظواهر بالزراعة مباشرة، لأنها تخص:

(أ) تزايد عدم التوازن بين العرض والطلب في مجال الأغذية

(ب) عدم استقرار العرض

(ج) تقلص قاعدة الموارد التي يقوم عليها إنتاج الأغذية

(د) سوء أداء الأسواق الزراعية، التي لا تفي باحتياجات المنتجين المستضعفين ولا باحتياجات المستهلكين الفقراء، ما يُمثل عاملا آخر من العوامل الأساسية لهذه الظواهر.

3 – **ثلاث مجموعات رئيسية من التحديات الكبرى التي تواجه الزراعة.** تواجه الزراعة اليوم ثلاث مجموعات من التحديات الكبرى. أولا يجب أن تكفل تأمين الغذاء والتغذية الكافيين لسكان العالم الذين يتزايد أعدادهم بسرعة مع ارتفاع دخولهم وتغير نُظم طعامهم اليومي. وثانيا أن الزراعة تمكِّن نسبة كبيرة من أهالي الريف الذين يعيشون في فقر مدقع، والبالغ عددهم المليار، من تحقيق سبل العيش الكريم بصفتهم مزارعين، ومربّي الثروة الحيوانية، والصيادين الحرفيين، والعمال في سلاسل الإمداد بالمنتَجات الزراعية. ثالثا أن تغدو الزراعة أكثر استدامة ومرونة في التعامل مع تدهور البيئة وتغير المناخ. وتستلزم مواجهة جميع هذه التحديات زيادة الاستثمار في الزراعة والارتقاء بجودته.

4 – **المكانة المركزية التي تشغلها زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.** في أكثر من 85 في المائة من الحيازات الزراعية في البلدان النامية لا تزيد مساحة ملكية الأرض عن هكتارين[1]. ويمثل ما يملكه أصحاب الحيازات الصغيرة من الأراضي الزراعية أو ما يزرعونه منها في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زهاء 80 في المائة من مجموع هذه الأراضي[2]. فاستثمار أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم هو إلى حد بعيد الاستثمار الرئيسي في الزراعة في الكثير من البلدان النامية. وعليه فإن تعزيز استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم يتسم بأهمية حاسمة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر في الأرياف. ويُقدَّر حاليا أن أصحاب الحيازات الصغيرة ينتجون نسبة تصل إلى 80 في المائة من الأغذية المستهلكة محليا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا[3]. كما أن تحسين جودة استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة هو السبيل إلى تحقيق أهداف هامة فيما يتعلق بالبيئة مثل الحد من ندرة المياه، واستعادة حال التربة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتخفيف من حدة تغير المناخ.

---

[1] IFPRI (المعهد الدولي لأبحاث السياسات الغذائية)، "Food security under stress from price volatility, agricultural neglect, climate change and Recession" (الأمن الغذائي معرَّضا للضغط المتأتي عن تقلب الأسعار، والإهمال الزراعي، وتغير المناخ، والركود الاقتصادي)، 2009، عرض معد من أجل حلقة تدارس صيفية نظمها "المجلس الدولي لسياسات التجارة بالأغذية والمنتجات الزراعية" (IPC) في سالزبورغ) 11 مايو/أيار 2009 (المصدر الأصلي لهذه البيانات هو الإحصاء الزراعي العالمي الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة)

[2] IFAD (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، مجلس الإدارة، 2010 – وثيقة أساسية أعدت من أجل الفريق الرفيع المستوى عنوانها "From summit resolutions to farmers'fields: Climate change, food security and smallholder agriculture" (من القرارات المتخذة على مستوى القمة إلى ميادين المزارعين: تغير المناخ، والأمن الغذائي، وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة)

[3] المرجع السابق

5 – **تعريف الاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة.** يمكن تقريبا أن يكون لكل استثمار في الزراعة تأثير على المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة. فالاستثمارات في الزراعة تؤثر في قاعدة الموارد الطبيعية للزراعة؛ وتؤثر على الفرص المتاحة في السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ ويمكن أن تولد ضغطا على عمليات وضع السياسات قد يُضر بأصحاب الحيازات الصغيرة؛ وتؤثر على قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة قاعدة رأس مالهم. *وفي هذا السياق تعني مراعاة أصحاب الحيازات الصغيرة أن الاستثمارات (العامة والخاصة على السواء) تضع في الاعتبار احترام حقوق ومصالح وإمكانات المزارعين والأسر المزارعة*[4]. وذلك يتخطّى صون حقوق أصحاب الحيازات الصغيرة حيال سائر المستثمرين بإبراز أهمية الاستثمار في دعم إمكانات زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة للإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، والحد من الفقر، وتحقيق أهم الأهداف فيما يتعلق بالبيئة.

## ثانيا– المسائل الرئيسية

### ألف – عدم كفاية الاستثمار في الزراعة حاليا

6 – **الفجوات الواسعة بين الاستثمار والاحتياجات.** في الوقت الحاضر لا يُسخَّر للزراعة في البلدان النامية من الموارد ما يكفي لتمكينها من مواجهة التحديات الحالية والمستجدة. وربما كان ذلك ظاهرا بأوضح صورة فيما يتعلق بالبحث التطويري وتطوير التكنولوجيا في مجال الزراعة، وبتنمية رأس المال البشري، وبتدبر الموارد الطبيعية وتحسينها. كما أن هناك فجوات كبيرة في تنمية الهياكل الأساسية – لتزويد الأرياف بالطاقة، والري، ومناولة المحاصيل وتخزينها بعد الحصاد، ومعالجتها وتجهيزها ونقلها.

7 – ففي عام 2009 قدَّرت منظمة الأغذية والزراعة أنه يُحتاج إلى 83 مليار دولار من الاستثمار السنوي الصافي في زراعة البلدان النامية والحلقات النهائية من سلاسل الإمداد بالمنتجات الزراعية، لمجرد تلبية الطلب على الأغذية الناتج عن تزايد عدد سكان العالم[5]. وفي يونيو/حزيران 2011 أجرت "مبادرة الحصاد العالمية" تقديرها الخاص فبيَّنت حساباتها أنه يُحتاج كل عام إلى 90 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في زراعة البلدان النامية لتعزيز الإنتاجية وإطعام سكان العالم في عام 2050[6].

8 – ويبيِّن التحليل المقارن لمستويات الاستثمار في شتى المناطق أن الفجوات في مجال الاستثمار متفاوتة التوزيع. فعلى سبيل المثال يتزايد التباين والتفاوت في رصيد رأس مال العامل في الزراعة بين المنتجين الزراعيين في شتى البلدان والأقاليم. فبحسب دراسات أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في عام 2009[7]، بلغ رصيد رأس مال العامل في الزراعة عام 2005 ما مقداره 780 2 دولارا أمريكيا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقابل 880 3 دولارا أمريكيا في جنوب آسيا، و610 11 دولارات أمريكية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، و240 25 دولارا أمريكيا في أمريكا اللاتينية

---

[4] يُعرَّف الاستثمار الخاص في هذه الوثيقة تعريفا متوسِّعا فيه يشمل الاستثمار الذي يجريه أصحاب الحيازات الصغيرة والجمعيات التعاونية، والاستثمار الواسع النطاق الذي تجريه المؤسسات والمنشآت التجارية. أما صغر نطاق الاستثمار أو اتساعه فذلك بالطبع أمر منوط بالسياق.

[5] منظمة الأغذية والزراعة، "How to Feed the World in 2050" (كيف نطعم العالم في عام 2050)، وثيقة أعدت من أجل منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بإطعام العالم في عام 2050، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009

[6] Global Harvest Initiative (مبادرة الحصاد العالمية)، "Enhancing Private Sector Involvement in Agricultural and Rural Infrastructure Development" (تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية الزراعية والريفية)، عرض وجيز عن السياسات (يونيو/حزيران 2011).

[7] J. Schmidhuber وJ. Bruinsma وG. Bedeker، "Capital requirements for agriculture in developing countries to 2050". (متطلبات الزراعة في البلدان النامية من رؤوس الأموال حتى عام 2050)، وثيقة أعدت للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بإطعام العالم في عام 2050، روما، سبتمبر/أيلول 2009

والكاريبي. وتشير التقديرات الإسقاطية فيما يخص عام 2050 إلى اتساع كبير في هذه الفجوة على صعيد حصة الفرد من رأس المال.

9 – **عواقب الاستثمار غير الكافي والسياسات غير المناسبة.** من العواقب الكبرى للاستثمار غير الكافي في الزراعة عدم كفاية نمو الإنتاج الزراعي بالقياس إلى نمو الطلب. ففي بضعة العقود الأخيرة شهد نمو المردود انحدارا في أنحاء كثيرة من العالم، ولا سيما في المناطق التي شهدت زيادة في الغلال خلال "الثورة الخضراء". ويقدَّر في إطار التوقّعات الزراعية للعقد الممتد من عام 2011 إلى عام 2020، التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، أن النمو في الإنتاج الزراعي على النطاق العالمي لن يبلغ خلال العقد المعني إلا 1.7 في المائة، مقابل 2.6 في المائة في العقد الماضي. كما أن الاستثمار العام في الزراعة غير الكافي أو الضئيل والسياسات غير المناسبة أسهما في تهميش زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأُسَرية وفي المصاعب التي يواجهها صغار المزارعين بصفتهم مستثمرين.

10 – **بعض الدلائل على انعكاس الاتجاه – إنفاق المزيد من الموارد العامة على الزراعة.** على النطاق العالمي شهد الإنفاق الحكومي في الزراعة تزايدا من حيث حجمه ونسب كثافته بين عامي 1980 و2007، لكن حصة الزراعة من النفقات انخفضت، وكان هذا الاتجاه أقل مؤاتاة للزراعة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء والبلدان التي تعتمد على الزراعة[8]. كما أن المساعدة الإنمائية الخارجية للزراعة انخفضت في تسعينات القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكنها عادت مؤخرا إلى الارتفاع من جديد. فبحسب أرقام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، لم تبلغ النسبة المئوية المخصَّصة للزراعة من مجموع المساعدة الإنمائية الخارجية (الثنائية والمتعددة الأطراف) إلا 3.7 في المائة في عام 2006 ثم ارتفعت إلى 6 في المائة في عام 2009، مقابل نسبة بلغت ثلاثة أضعاف هذا الرقم في ثمانينات القرن العشرين. وشهد العقد الماضي أيضا زيادة في الإنفاق العام في زراعة بعض البلدان النامية، وذلك في إطار إقليمي في بعض الحالات. وربما كانت عملية "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"/"البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا" هي الأوجَه في هذا الصدد. وكذلك شهدت تدفقات الاستثمار العام فيما بين بلدان الجنوب نموا ذا شأن في العقد الماضي، في الزراعة وفيما حول الزراعة على السواء.

11 – إن تنامي الإنفاق العام في الزراعة ومن أجل الزراعة يمثل تطورا محبذا، ويتعيَّن أن يتنامى هذا الاتجاه. لكن بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية اللتين مسَّتا كثيرا من البلدان، بصورة مباشرة ومن خلال الضغط على المساعدة الإنمائية الخارجية، فإن هناك حدودا لما يمكن أن يحققه الاستثمار العام. وتتزايد الحاجة إلى أن يؤدي الاستثمار الخاص (بدءا من استثمار المزارعين أنفسهم) دوراً رائداً في إطلاق إمكانات الزراعة بصفتها محركا للأمن الغذائي والتغذية، والحد من الفقر، وتحقيق المنافع البيئية. ويشار في هذا الصدد إلى أن أثر زيادة الإنفاق العام في الزراعة على الأمن الغذائي والتغذية يرتبط إلى حد بعيد بمدى تكميل ذلك لاستثمار أصحاب الحيازات الصغيرة، مع التركيز على الإنتاج الغذائي المستدام.

[8] IFPRI (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)، (إحصائيات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية)، واشنطن، 2010

**باء. استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة: التحديات والفرص**

12 – **المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة بصفتهم المستثمرين الرئيسيين في الزراعة.** كما نُوِّه إليه تمثل مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأُسَرية السواد الأعظم من المزارع في البلدان النامية، ويُقدَّر أنها تسدّ حاجة زهاء مليارين من البشر[9]. وتمثل النساء نسبة كبيرة من القوة العاملة الريفية في الزراعة – ولا سيما زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث تزيد نسبتهن في المتوسط عن 40في المائة في العالم النامي، وتبلغ أرقاما أعلى في بعض المناطق[10].

13 – وفي أغلب الأحيان يَستثمر أصحاب الحيازات الصغيرة في المزارع، من خلال الأنشطة الرامية إلى زيادة قيمة قاعدة أصولهم الطبيعية والفيزيائية – الأرض، الثروة الحيوانية، والأشجار المثمرة، والمباني والهياكل الأساسية القائمة في المزرعة. كما أن كثيرا من استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في تنمية رأس المال البشري والفكري في الزراعة يجري في المزرعة، بصورة غير نظامية فيما بين أفراد الأسرة أو أفراد الجماعة، أو من خلال زيارات التوعية على عين المكان والتعلم والابتكار على أساس التباحث مع النظراء. ووجود المزارعين على مقربة من مكان أنشطتهم الاستثمارية يجعلهم أفضل إلماما باحتياجات مَزارعهم إلى الاستثمار. ومع ذلك أن هذا القرب في حد ذاته يجعل من الصعب بشكل خاص تحديد أرقام دقيقة بشأن حجم استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة.

14 – **استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة يشمل أربعة أنواع من رأس المال.** بصورة عامة يشمل استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة أربعة أنواع من رأس المال: رأس المال البشري (الناتج عن التدريب والتعليم النظامي وغير النظامي)؛ ورأس المال الفكري (الناتج عن البحث التطويري والتجديد الزراعيين، النظاميين أو غير النظاميين)؛ ورأس المال الطبيعي (الصيانة، والترميم، واستصلاح الأراضي، والمياه، وصيد الأسماك، والقاعدة الحراجية)؛ ورأس المال المادي (تكوين أصول مثل الثروة الحيوانية، والمعدات، ومباني المزارع وهيكلها الأساسي). ويُدعم الاستثمار في هذه الأصول برأس مال مالية واجتماعية (الشبكات الاجتماعية، والمنظمات، ومعايير التعامل بالمثل، وزيادة القدرة على المساومة في السوق بفضل تشكيل المجموعات؛ وغير ذلك). ويمكن أن ينخرط مختلف الأسر ومختلف الأفراد ضمن الأسر في أنواع مختلفة من الاستثمار وأن يُستند في ذلك إلى رأس مال أساسي مختلف.

15 – أمّا ما إذا كان استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة يجري ويدر عائدات إيجابية فذلك أمر يتوقف على عوامل كثيرة. فلا يكفي أن يدر استثمار صاحب الحيازة الصغيرة عوائد اقتصادية خاصة إيجابية لكي يدعم الزراعة في مواجهة التحديات الحالية. بل يجب أن تقترن هذه العوائد كذلك بعوائد إيجابية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، وبصلابة سبل كسب العيش، والاستدامة البيئية. ولذلك، فإن من المهم بشكل خاص لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يتسنى لهم الاستثمار بأشكال تساعد على ربطهم بفرص مناسبة في الأسواق، وتعزز صلابة قاعدة أصولهم واستدامتها البيئية، وتيسر توافر الأغذية الغنية من حيث قيمتها التغذوية، والمتنوعة، والمناسبة ثقافيا، في الأسواق المحلية، والحصولَ على هذه الأغذية.

16 – **الاستثمار يتيح من الحوافز، والمخاطر المدرجة، والأصول/رأس المال.** كما هي الحال بالنسبة إلى المستثمرين من القطاع الخاص، تنجم قرارات الاستثمار التي يتخذها أصحاب الحيازات الصغيرة عن مجموعة من الحوافز،

[9] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مجلس الإدارة، 2010

[10] منظمة الأغذية والزراعة، *التقرير عن حالة الأغذية والزراعة لعام 2011*، روما، 2011

والمخاطر المتصوَّرة، ورأس المال المتاح. وسيُنظر بإيجاز في كل من هذه العوامل بدوره في الفقرات التالية، كما يمكن أن يكون كل التركيز على السياسات التمكينية والاستثمار التكميلية.

17 – **تغيُّر الإطار التحفيزي.** يستجيب أصحاب الحيازات الصغيرة، بصفتهم مستثمِرين، إلى الحوافز التي بين أيديهم عندما يبتّون في شأن تسخيرهم المال أو الوقت أو العمل للاستثمار. وفي حالة المزارعين ذوي التوجه التجاري، تنتج الحوافز بصورة رئيسية من الإشارات المتعلقة بالأسعار في الأسواق ذات الصلة وعن السياسات التي تؤثر في التجارة وفي الأسواق. وفي الوقت الحاضر يتغير إطار حوافز السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة بسبب ارتفاع أسعار المنتَجات الزراعية وأسعار المدخلات والتحول في الهيكل الأساسي وأداء الأسواق الغذائية والزراعية. ومع ذلك، فإن الأسعار الزراعية تُحول إلى صغار المزارعين بطرائق تتأثر بالسياسات تأثرا كبيرا. كما أن تحويل الأسعار من الأسواق الحضرية إلى المزارعين غالبا ما يكون صعبا وجزئيا ومتأخرا في الكثير من البلدان بسبب المسافة، ورداءة الهياكل الأساسية، ومشكلات الحوكمة. ويمثل ذلك مشكلة كبرى تعوق استثمار المزارعين، كما يحدث في أنحاء من أفريقيا، التي تقطنها أكبر نسبة من السكان المقيمين في مناطق تبعد أكثر من مسيرة خمس ساعات عن أسواق المدن التي لا يقل عدد سكانها عن 000 5 نسمة[11].

18 – وبالنسبة للمزارعين غير ذوي التوجه التجاري، ولكثير من المزارعين الذين يبيعون جزءا من محصولهم بانتظام، ثمة حافز هام على الاستثمار يتمثل في الحاجة إلى الانتاج من أجل الاستهلاك الذاتي أيضا. ويمكن أن يدفع ذلك إلى الحد الأدنى من الاستثمار حتى إذا لم تكن هناك حوافز مستندة إلى السوق. وفي ظل هذه الظروف يمكن أن يسهم الاستثمار غير التجاري في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

19 – **زيادة سوء بيئة المخاطرة.** على غرار سائر المستثمرين يستند أصحاب الحيازات الصغيرة في قراراتهم المتعلقة بالاستثمار إلى تقييمهم للأخطار التي ينطوي عليها الأمر وإلى ما لديهم من وسائل لتدبر هذه الأخطار. وفي الوقت الحاضر تزداد بيئة المخاطرة التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة سوء في كثير من أنحاء العالم النامي.

20 – تتزايد *الأخطار المتصلة بالسوق* بسبب تقلب الأسعار والتحول الذي تشهده سلاسل الإمداد بالمنتجات الزراعية. وبوجه خاص يواجه أصحاب الحيازات الصغيرة خطرا يؤدى إلى استبعادهم من الأسواق، متأتيا عن المزيد من التكامل الرأسي والأفقي، وعن كون معايير الجودة أعلى وأشد صرامة، وعن الأنواع الجديدة من الترتيبات التعاقدية ومن مؤسسات السوق. فقدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على المساومة في الأسواق الزراعية محدودة بالفعل، وهم يواجهون عوائق تنظيمية في كثير من البلدان. وثمة من ناحية أخرى اتجاه يتمثل في أن أصحاب الحيازات الصغيرة، شأنهم شأن سائر الجهات في سلاسل الإمداد بالمنتجات الزراعية، يواجهون أخطارا متعاظمة وتكاليف تعامل متزايدة في السلاسل المشتتة أكثر منهم في السلاسل الأكثر إدماجا[12]. كما أن *التغيرات البيئية والمناخية* تجعل الاستثمار أكثر مخاطرة، وأنماط الطقس والغلال أصعب توقعا، ورداءة المحاصيل أكثر تكررا. وكذلك تتزايد الأخطار الجديدة المحدقة بالانتفاع بالأراضي وبالحصول على سائر الموارد الطبيعية، أو بالسيطرة عليهما، من جرّاء تدهور الموارد والمنافسة.

[11] G. Livingston وS. Schonberge وS. Delaney، "Sub-Saharan Africa: The state of smallholders in agriculture" (أفريقيا جنوب الصحراء: حال أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة). وثيقة قُدِّمت إلى مؤتمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) المعني بالتوجهات الجديدة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، 24 – 25 يناير/كانون الثاني 2011

[12] المرجع السابق

21 – وعلى مستوى الأسَر، يتعيَّن أيضا على أصحاب الحيازات الصغيرة أن تأخذ في الحسبان الأخطار المتصلة *بنفقات الأسرة المتوقعة أو غير المتوقعة*. فيجب أن تؤخذ هذه الأخطار في الحسبان في حسابات استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة لأنه لا يتسنى دائما، فيما يخص قاعدة رأس المال التي يمكن لهذه الأخطار أن تضعفها، التفريق بوضوح بين الأسرة باعتبارها "مؤسسة زراعية"، والأسرة باعتبارها وحدة استهلاكية.

22 – **تصورات الأخطار والحوافز تتحدَّد بآليات المعلومات.** إن كيفية مراعاة الحوافز والأخطار في قرارات أصحاب الحيازات الصغيرة بصفتهم مستثمرين تتوقف على آليات المعلومات المتاحة لهم. ففي حالات كثيرة يعمل أصحاب الحيازات الصغيرة استنادا إلى معلومات محدودة عن الحوافز والأخطار، ويؤثر ذلك في نوعية وتوقيت قراراتهم المتعلقة بالاستثمار. وتتعلق الأنواع الرئيسية من المعلومات التي يمكن أن تؤثر على أصحاب الحيازات الصغيرة في قرارات الطلب والأسعار في السوق، والمدخلات وتكاليف الطاقة، وبأنماط الطقس، والسياسات التي تؤثر على الزراعة والأسواق.

23 – وقد شهدت السنوات الأخيرة في بلدان كثيرة قيام منظمات المزارعين، ومؤسسات القطاع الخاص، وغيرهم، بالاستثمار في استحداث نُظم أفضل للمعلومات المتعلقة بالسوق من أجل صغار المزارعين. ومع مرور الوقت، يمكن بالحصول على معلومات موثوقة عن الأسعار والطلب في السوق أن يساعد الفلاحين على أن يتخذوا قراراتهم عن علم لا بشأن ما يجب بيعه، ووقت ومكان البيع، والسعر، فحسب، بل أيضا بشأن ما يجب إنتاجه وكيفية إنتاجه. كما أن من المهم في هذا الصدد تحسين نظم المعلومات المتعلقة بتوقعات الطقس، وأنماط التغير في الموارد، ورصد الظواهر الجوي البالغة الشدة وحالات الجفاف، ووضع نماذج المناحي المتصوَّرة لتغير المناخ، ما يشهد تطورا في كثير من أنحاء العالم.

24 – وفي كثير من الحالات تشهد نظم المعلومات التي يمكن أن تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاستثمار تزايدا في وصولها إلى المناطق الريفية في البلدان النامية بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبفضل البنية التحتية لهما. وعلى وجه الخصوص يجعل الاتصال بواسطة الهاتف النقال الاطّلاع على المعلومات ذات الصلة أسهل وأيسر كلفةً فيما يخص عددا كبيرا من المستخدمين في المناطق الحضرية، وفي المناطق الريفية وإن كان ذلك إلى حد أقل[13]. بيد أن نظم المعلومات لا تستلزم تكنولوجيا داعمة فحسب بل تستلزم أيضا آليات للتكفل بإمكان التعويل على المعلومات. ويمكن أن تضطلع بأدوار حاسمة الأهمية في هذا الصدد مجموعة من الجهات والمؤسسات – بدءا من منظمات المزارعين، والتجار، وسائر الأطراف المشاركة في سلاسل الإمداد بالمنتجات الزراعية، وصولا إلى المؤسسات العامة والخاصة، البحثية، والأكاديمية، والمعنية بجمع المعلومات.

25 – **قاعدة رأس المال لاستثمار أصحاب الحيازات الصغيرة.** نشير أخيرا إلى أن ثمة عاملا حاسما فيما يخص استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة يتمثل في توافر رأس المال اللازم والحصول على الأصول الإنتاجية المنشودة. وكما أشير إليه آنفا، يمكن للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المزارعة أن ينتفعوا بقاعدة رأس مال بالغة التنوع، شأنهم في ذلك شأن النساء والرجال (المندرجين في شتى الفئات العمرية) ضمن الأسر نفسها. كما يمكن أن تتباين تكاليف المعاملات المرتبطة باستخدام قاعدة أصولهم تباينا كبيرا. لكن يمكن تقديم بعض الاعتبارات العامة في هذا الصدد.

---

[13] IFAD (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، 2010، *IFAD Rural Poverty Report 2011 (تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن الفقر في الأرياف لعام 2011)، New realities, new challenges: new opportunities for tomorrow's generation (حقائق جديدة، وتحديات جديدة: فرص جديدة لجيل الغد)، روما*

26 – **هشاشة الانتفاع برأس المال الطبيعي.** ثمة قيد شائع يتعلق بهشاشة الانتفاع بالأرض، والمياه، وسائر الموارد، ما يتفاقم في الكثير من أنحاء العالم بسبب عوامل متنوعة، مفضيا في حالات كثيرة إلى فقدان أصحاب الحيازات الصغيرة إمكانيات الانتفاع بهذه الموارد. وفيما يتعلق بالمزارِعات على الخصوص، ثمة أدلة جمة على أن الافتقار إلى الانتفاع والحيازة المصونين يمثل عاملا من العوامل الكبرى التي تعوق زيادة الإنتاجية وتحسين الأمن الغذائي. وغالبا ما تكون النساء هن الأكثر تأثرا بفقد حقوقهن في حيازة الموارد الطبيعية أو في الانتفاع بها في سياق من التنافس النامي. فالافتقار إلى الانتفاع المصون يمكن أن يكون قيدا خطيرا بصورة خاصة فيما يتعلق بالاستثمار لدى الفئات ذات النمط المعيشي الخاص (الفئات الرعوية مثلا)، والسكان الأصليين. كما أن المؤسسات التي تدير الانتفاع بالموارد الطبيعية يمكن أن تجعل من الصعب جدا على أصحاب الحيازات الصغيرة أن يزيدوا قاعدة أصولهم (بوسائل مثل شراء الأرض أو استئجارها)، ما يمكن غالبا أن يُشكل شرطا مسبقا لزيادة فعالية الاستثمار.

27 – ويمكن أن يكون لضعف حقوق حيازة الأراضي آثار غير مباشرة على قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة في الحصول على أشكال أخرى من رأس المال، ولا سيما الحصول على رأس المال المالي من خلال المؤسسات النظامية، من أجل تخفيف الخطر أو من أجل الاستثمار بحد ذاته. وغالبا ما يؤثر ذلك على قدرة المزارعات على اكتساب صفة العضوية في مؤسسات المزارعين (التي يمكن أن تكون جهات وسيطة من أجل الحصول على المدخلات، والتكنولوجيا، والمعرفة ، والآلات)، أو في انتفاعهن بالخدمات الاستشارية. كما أن ضعف حقوق حيازة الأراضي تقلص الحوافز على الاستثمار، ولا سيما في ظل عدم وجود مؤسسات لأسواق الأراضي جيدة التنظيم[14]. وحيثما تهدَّد هذه الحقوق تهديدا خاصا، يميل ميزان حوافز الاستثمار بين الزراعة وسائر القطاعات (بما فيها ما يقوم بعيدا عن المناطق الريفية) لصالح هذه القطاعات الأخرى، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى تزايد ما يقع على المزارعين من ضغوط يدفع إلى النزوح إلى المناطق الحضرية.

28 – **محدودية إمكانية الحصول على رأس المال المالي.** ثمة قيد شائع ثان يتعلق بإمكانية الحصول على رأس المال والخدمات المالية . فاستثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة يستلزم مجموعة من الخدمات، بدءا من الإقراض، مرورا بالادخار، وصولا إلى التأمين. ومع ذلك فإن أصحاب الحيازات الصغيرة غالبا ما لا تكون لديهم إمكانية تذكر للوصول إلى مصادر التمويل النظامية. وتبيِّن الدراسات أن من المعتاد أن يعتمد المزارعون الفقراء بوجه خاص على المدّخَرات، والاقتراض من العائلة أو الأصدقاء، وشتى المؤسسات غير النظامية لتمويل استثمارهم واحتياجاتهم الاستهلاكية[15]. وعلى الرغم من أن مؤسسات التمويل الأصغر أصبحت واسعة الانتشار نسبيا في بعض المناطق الريفية في البلدان النامية فإن المنتجات التي تتيحها ليست كافية بوجه عام للحفاظ على استثمارات كبيرة في الإنتاج الزراعي. ويتكبّد كثير من أسر أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة متكررة ديونا كبيرة لتمويل إنتاجهم واحتياجاتهم الاستهلاكية.

29 – والآن يتنامى الاهتمام الذي تحظى به إمكانات تمويل سلاسل الإمداد لسد الاحتياجات الاستثمارية لأصحاب الحيازات الصغيرة. وفي هذا الإطار، لا تقتصر الجهات التي يمكن أن تقوم بتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستثمار، استنادا إلى مجموعة متنوعة من الترتيبات التعاقدية، على التجار والمزوِّدين بالمدخلات، بل تتعداهم إلى

[14] والعكس بالعكس كما يقول توريرو (2011) على سبيل المثال، ذاهبا إلى أن تحسين فرص التجارة بالأراضي يمكن أن يعزز حوافز استثمار المزارعين. انظر M. Torero، "A framework for linking small farmers to markets" (إطار لربط صغار المزارعين بالأسواق). وثيقة قدمت إلى مؤتمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) المعني بالتوجهات الجديدة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، 24 – 25 يناير/كانون الثاني 2011، روما

[15] انظر مثلا IFAD 2010 (تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2010)

أطراف أخرى في سلاسل الإمداد بالمنتجات الزراعية. والمعتاد حتى الآن أن يكون ذلك أكثر انتشارا في سلاسل الإمداد بالمنتجات العالية القيمة. لكن ذلك يمكن أن يشمل أيضا منتجات أخرى (مثل البذور الزيتية، والحبوب) بحسب طبيعة الترتيب التعاقدي. وبالطبع ينطوي هذا النهج فيما يتعلق بتمويل استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة على أخطار متصلة بترتيبات سلاسل الإمداد، لكونه مدرجا ضمن هذه الترتيبات، حيث غالبا ما يكون لأصحاب الحيازات الصغيرة قوة مساومة هي أكثر محدودية مما لغيرهم من الأطراف.

30 – **ضعف إمكانية الانتفاع برأس المال البشري والفكري.** هناك نوع ثالث من رأس المال الحاسم الأهمية فيما يخص استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة هو رأس المال البشري – ورأس المال الفكري، المختلف عنه، لكن المتصل به. وفي هذا الصدد توجد المعوقات والقيود في مجالين على وجه الخصوص. أولهما هو مجال البحث والتطوير الزراعي وثانيهما هو التعليم الزراعي والتدريب. وعلى الجبهتين المعنيتين يُعتبر من الأهمية خاصة زيادة الاستثمار في تكوين رأس المال على المستوى المحلي في المناطق الريفية – من خلال البحث والتطوير والتعليم المحلي المنطلق أو المرتبطين.

31 – ويُعَدّ رأس المال البشري والفكري لأصحاب الحيازات الصغيرة تابعا بصورة جزئية لمدى حسن عمل نظم البحث والتطوير الزراعي، ومدى مراعاة هذه النظم للاحتياجات، ومدى تعميم نتائجها وتوافرها بكلفة معقولة. وعلى النطاق العالمي تبقى نظم البحث التطويري الزراعي غير كافيةٍ المراعاةِ لاحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة ولا سيما في الزراعة البعلية والمجالات الأقل حظوة. كما يلزم المزيد من التركيز على دور الزراعة في التغذية، من خلال البحوث في أنواع المحاصيل والتقنيات لتحقيق أقصى قدر من المحتوى التغذوي للأطعمة.

32 – أما المجال الثاني الذي تظهر فيه معوقات هامة فيتعلق برأس المالي البشري. فأصحاب الحيازات الصغيرة **يحتاجون** إلى نظم تعليم متينة وذات موارد جيدة، بما في ذلك إدماج الدراية الزراعية في مناهج التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم العالي المتخصِّص. إنهم يحتاجون إلى مناهج أجود، مهيأة جيدا للتصدي للتحديات التي يواجهها المزارعون اليوم. كما أنهم يحتاجون إلى فرص تعليم متاحة على قدم المساواة للمزارعين الفقراء وللمزارعات. ويحتاجون أخيرا إلى المزيد من الاعتراف بدرايتهم المحلية والاستفادة منها في التجديد الزراعي وفي نظم التعليم النظامي، لأن هذه الدراية غالبا ما تكون حاسمة الأهمية فيما يخص الممارسات الزراعية المناسبة محليا والإنتاج الغذائي الملائم ثقافيا.

33 – **دور منظمات المزارعين في تعزيز استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة.** إن منظمات المنتجين الريفيين، المشار إليها هنا تبسيطا بمنظمات المزارعين (ومنها منظمات مربّي الماشية، ومنظمات الصيادين الحرفيين، وهكذا، تعتبر جهات رئيسية فيما يخص تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار الفعال في الزراعة – وفي إنتاج الغذاء المستدام بوجه خاص. فبوسع هذه المنظمات، بحسب شكلها وولايتها وقدرتها، أن تتولى مجموعة من المهام التي يمكن أن تفضي إلى زيادة الحوافز المتاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وأن تقلص التكاليف والأخطار التي يواجهونها، وأن تحسِّن اطّلاعهم على المعلومات، وأن تسهِّل حصولهم على رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه المنظمات أن تهيئ إطارا لتجميع أصول المزارعين، ما يمكِّنهم من تحقيق وفورات متأتية عن الحجم في مجالات مثل المعالجة التجهيزية، وحشد المزيد من رؤوس الأموال المالية أو الفكرية، وإيجاد شركاء مؤسسيين في الاستثمار. وفي الأسواق الحديثة يمكن أن تيسر منظمات المزارعين تحقيق وفورات متأتية عن الحجم في التسويق، بصورة مباشرة وفي سياق ترتيبات سلاسل إضفاء القيمة المشتملة على جهات خاصة وجهات عامة أخرى. ثم إن المنظمات القوية يمكن أن تؤدي

دورا حاسم الأهمية في حماية مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة حيال المستثمرين الآخرين، وفي تحسين السياسات الزراعية الحكومية.

### جيم – الاستثمار المؤسسي في الزراعة الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة

34 – **الاستثمار المؤسسي في الأسواق الزراعية الحديثة العهد.** يبدو أن الاستثمار المؤسسي في سلاسل الإمداد بالمنتجات الزراعية شهد منذ بداية الألف الثالث نموا في عدد من البلدان النامية، ولا سيما في الحلقات النهائية من سلاسل الإمداد بالمنتَجات الغذائية. وفي كثير من الحالات يبقى الاستثمار المؤسسي في هذه الحلقات من سلاسل الإمداد بالمنتَجات الغذائية أكبر منه في القطاع الزراعي. لكن المستثمرين المؤسسيين يتعاملون، بحسب الظروف، مع مجموعة مختلطة متغيّرة من الحوافز والأخطار التي تواجه الاستثمار في مختلف حلقات هذه السلاسل. وتتعلق هذه الحوافز والأخطار جزئيا بالمزايا المقارنة للمزارع الصغيرة بالقياس إلى المزارع الكبيرة في شتى السياقات. وتتّسم بالأهمية أيضا طبيعة السياسات والمؤسسات المحلية وكيفية توفيرها الحوافز أو المثبِّطات لانخراط المستثمرين المؤسسيين في الإنتاج باعتباره مختلفا عن أنشطة الحلقات الأولية أو الحلقات النهائية من سلاسل الإمداد بالمنتَجات الغذائية. وهناك أيضا عامل رئيسي يتمثل في درجة تنظيم صغار المزارعين وقدرتهم على التفاوض في شأن مصالحهم.

35 – وقد كان الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للاستثمار المؤسسي الواسع النطاق في الزراعة مصدرا لكثير من النقاش على صعيد العالم وضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي أيضا. وتم تناول المسائل المتصلة بالاستثمار المعتمدة على الأراضي في المناقشات المتعلقة بالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، وتم أيضا تناول هذه المسائل مؤخرا في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بحيازة الأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة. كما يُتطرق إلى هذه المسائل في جانب من النقاش الجاري ضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الغذائية، ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية، والبنك الدولي. ولا يكرَّر هذا النقاش في الوثيقة الحالية، وبخاصة فيما يتعلق بالاستثمار المعتمد على الأراضي. فبدلا من ذلك ينصبّ التركيز فيها على تحديد الظروف الواجب أن تسود لجعل الاستثمار المؤسسي مراعيا لأصحاب الحيازات الصغيرة بحيث تتسنّى لهم الاستفادة من هذا التطور بصفتهم *مستثمرين صغيري الحيازات*.

36 – **ما يستتبعه الاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة.** إن جعل الاستثمار المؤسسي مراعيا لأصحاب الحيازات الصغيرة يعني جزئيا التكفل بعدم تقويضه قاعدةَ أصولِهم وحقوقَهم ولا الحوافزَ التي تدفعهم إلى الاستثمار. وعلى نحو أعم يستتبع ذلك الحرص على أن يعزِّز الاستثمار قدرة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على الإسهام في الأمن الغذائي والتغذية، والحد من الفقر، وتحقيق نتائج إيجابية من الناحية البيئية. ويتعيَّن أن يكون وضع هذه المسائل في الاعتبار جزءا لا يتجزأ مما يُفهم أنه استثمار في الزراعة "مسؤول".

37 – وثمة منطلق أساسي يتمثل في إدراك أن ما يمنع في كثير من الحالات أصحاب الحيازات الصغيرة من أن يصبحوا مستثمرين أكثر فعالية ينتج من السياسة ومن خيارات الاستثمار العام، ما تتعيَّن معالجته لإتاحة التنافس العادل وتقليص التنازع مع الاستثمار المؤسسي[16]. وعلى غرار الدعم المباشر لزراعة أصحاب الحيازات الخاصة يمكن أن

[16] K. Deininger، "The farm size debate" (النقاش بشأن حجم المزارع)؛ وM. Rosenzweig، "Barriers to farm profitability in India: Mechanization, scale, and credit markets" (الحواجز التي تحول دون التربُّح في الهند: المكننة، والنطاق، وأسواق الخدمات الإئتمانية). وثيقتان قُدمتا إلى المؤتمر بشأن الزراعة من أجل التنمية المعاد فيها النظر (Conference on Agriculture for Development Revisited)، جامعة كاليفورنيا ببباركلي، 1-2 أكتوبر/تشرين الأول 2010

يؤدي تسخير الاستثمار المؤسسي لتعزيز استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم دورا حاسما في الكثير من الأنحاء التي تكون فيها نسبة كبيرة من الحيازات الزراعية صغيرة، ولها إمكانات جيدة لزيادة الإنتاجية والتسويق لكنها تواجه معوقات قد يمكن للمستثمرين المؤسسيين أن يعالجوها.

38 – ويتزايد ما يتوفر من الأدبيات المتعلقة بالمنافع المتبادلة التي يمكن أن تؤتيها ترتيبات الأعمال التي تشمل المؤسسات المستثمِرة في الزراعة وسلاسل الإمداد بالمنتجات الزراعية – الغذائية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والأجراء. وقد قام بايرلي مؤخرا بتلخيص المنافع المعنية من حيث تكامل الأصول، سبيلا إلى تمكُّن أصحاب الحيازات الصغيرة والجماعات المحلية من الإسهام بالأرض، والعمل، والدراية المحلية، في حين يمكن للمؤسسات المستثمِرة أن تسهم برأس المال، وإتاحة الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا، والمعارف التخصصية[17]. ويشدِّد آخرون على أهمية ما يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يحققوه، عن طريق المشاركة في سلاسل الإمداد المتكاملة رأسيا، من تسهيلٍ للانتفاع بالأصول التقنية والمالية والمدخلات والمعلومات المتصلة بالأسواق. فعلى سبيل المثال يمثل تمويل سلاسل الإمدادٍ (بما فيه خدمات التأمين) مجال اهتمام خاص فيما يتعلق بالاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد شكَّك بعض الكتاب بمدى هذه النتائج المتمثلة في "الربح للجميع" للمستثمرين المؤسسيين وأصحاب الحيازات الصغيرة طالما لم تعالج المسائل المتعلقة بتناظر القوى[18].

39 – وبحسب طبيعة الترتيبات التعاقدية بين مجموعتَي الأطراف، يمكن أن تساعد الأصول التي يسهم فيها المستثمرون المؤسسيون أصحاب الحيازات الصغيرة على توظيف أصولهم في استثمار أكثر فعالية. أو يمكن أن تُوظَّف أصول الجماعات المحلية في استثمارٍ منتِج يجريه المستثمرون المؤسسيون، أو يمكن أن يتحقق كلا الأمرين. وفي بعض الحالات يمكن أن يفضي إنشاء فرص عمل لأصحاب الحيازات الصغيرة إلى تحقيقهم مكاسب حتى إذا تناقص استثمارهم بصفتهم منتجين من جراء مشاركتهم في نظم الزارعة المؤسسية[19]. وفي كلتا الحالتين يمكن أن تتمثل النتيجة في استثمارٍ "مُراعٍ لأصحاب الحيازات الصغيرة" إذا تم على النحو الواجب احترامُ واعتبارُ حقوق المستثمرين أصحاب الحيازاتٍ ومصالحهم وإمكانات إسهامهم في تحقيق الأهداف المتمثلة في الأمن الغذائي والتغذية، والاستدامة البيئية، والحد من الفقر.

40 – **مختلف نماذج الاستثمار المؤسسي الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة**. ثمة مجموعة متنوعة من ترتيبات الأعمال التي يمكن من خلالها دعم استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة ضمن نطاق الاستثمار المؤسسي، بحسب الظروف البيئية، وشروط السوق، والشروط المؤسسية، وبحسب نوع المنتَج المعني – وإن كان معظم الاستثمارات المؤسسية التي لا تعتمد على الأراضي يركِّز على المحاصيل التي تستلزم عملا طائلا. إن تنوع النماذج هذا هو أيضا واحدة من المعاينات التي سجِّلت في إطار العملية المستمرة لوضع مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة واختبارها التجريبي.

---

[17] S. Byerlee، "Extent and role of corporate investments in agriculture" (مدى ودور استثمارات المؤسسات في الزراعة). عرض قدم في مشاورة خبراء منظمة الأغذية والزراعة بشأن حالة الأغذية والزراعة لعام 2012، روما، 7–8 أبريل/نيسان 2011

[18] O. De Schutter (2011)، "How not to think of land grabbing: three critiques of large-scale investments in farmland" (كيف نفكر في احتياز الأراضي: ثلاثة انتقادات للاستثمارات الواسعة النطاق في أراضي المزارع)، Journal of Peasant Studies (صحيفة الدراسات الفلاحية)، 38: 249–279

[19] المرجع السابق

41 – وثمة مصدر[20] تحدَّد فيه ستة أنواع من ترتيبات الأعمال هذه: الزراعة التعاقدية، ومقاولات التدبُّر، والمساقاة/المزارَعة، والمشاريع المشتركة، والأعمال العائدة للمزارعين، وروابط العمل في الحلقات الأولية/ الحلقات النهائية من سلاسل الإمداد. ويمكن لهذه الأنواع أن تُستخدم في تشكيلات متنوعة، ولها خصائص مختلفة من حيث كيفية تقاسم القيمة بين مجموعتَي المستثمرين. والنماذج المختلفة أكثرُ ملاءمة لمختلف السياقات المؤسسية والبيئية، وقواعد الأصول، ونوع السلعة المنتَجة. ويمكن أن يؤتي شتى النماذج المختلفة منافع أكبر لأصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف الظروف، ويتوقف مدى ذلك على التفاصيل التعاقدية إلى حد كبير. وتتحدَّد هذه التفاصيل بدورها الحوافز التي بين يدي مجموعتَي المستثمرين، والأخطار وتكاليف التعامل التي يواجهونها، وقدرة كل منهما على المساومة[21] (التي تتوقف بصورة رئيسية على مدى تنظيم أصحاب الحيازات الصغيرة، وأمن الحقوق في الانتفاع بالموارد الطبيعية، وإمكانية الاطّلاع على المعلومات على قدم المساواة).

**دال – الحاجة إلى سياسات واستثمار عامين تمكينيين**

42 – يستلزم تعزيز استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة معالجة العوائق التي تواجهه فيما يتعلق بالحوافز، والأخطار، وقاعدة الأصول، والمعلومات. وتلزم سياسات عامة سليمة واستثمار عام من أجل تحقيق ذلك. وعندما يُشرع في المزيد من الاستثمار المؤسسي، تتسم السياسة والاستثمار العامان أيضا بأهمية حاسمة للنهوض بالتآزر مع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بغية تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والحد من الفقر، وتحقيق نواتج بيئية إيجابية.

43 – **أهمية السياسات والحوكمة**. إن تعزيز الاستثمار الخاص في أي قطاع من القطاعات يستلزم "بيئة أعمال جيدة"، وسلاما واستقرارا، وسيادة للقانون، وإدارة رشيدة، وحقوق ملكية واضحة، وعقودا قابلة للإنفاذ. وهذه العوامل ليست متوافرة في كثير من البلدان النامية. فعلى سبيل المثال يُعَدّ الفساد مشكلة متفشية تجعل تكاليف بدء تشغيل المنشآت وتدبرها (بما فيها المزارع الصغيرة) أعلى نسبيا في الكثير من البلدان النامية منها في الاقتصادات المتطورة[22]. كما أن عدم استقرار حقوق الملكية يمثل عامل خطر كبير في كثير من البلدان (ولا سيما فيما يخص أصحاب الحيازات الصغيرة)، شأنه في ذلك شأن عدم الاستقرار الاجتماعي – السياسي.

44 – وفي حالة الزراعة يجب أن يضاف إلى هذين العاملين إطار للسياسات الزراعية لا ينطوي على انحياز ضد الزراعة ويمنح للمنتجين الزراعيين — وبمن فيهم أصحاب الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص — شروط تجارة مواتية وأسواقا ثابتة. كما أن من المهم، لتعزيز حوافز الاستثمار الإيجابية، أن يُعمل بسياسات تكفل تجسيد الإشارات المتعلقة بالأسعار للعناصر الأساسية في السوق تجسيدا ملائما، كما تكفل أن تُحال هذه الإشارات إلى المزارعين على نحو ملائم. ويمكن أيضا أن يكون لسياسات النهوض بالوعي بالقيمة التغذوية والاقتصادية للمحاصيل المنتَجة محليا أو حث اهتمام المستهلكين بالأثر البيئي لإنتاج بعض أنواع الأغذية، وقعٌ يتمثل في تأثيرها على حوافز المستثمرين. وتلزم السياسات أيضا لحماية حقوق أصحاب الحيازات الصغيرة (نساءً ورجالا)، عندما يقوم التنافس بين المستثمرين. ولئن أمكن أن يشمل ذلك التنافسَ على الموارد الطبيعية فإنه يشمل أيضا التنافس على الأسواق أو التنافس في عمليات تحديد

20 Vermeulen وS. Cotula وL. (2010) "Making the most of agricultural investment: A survey of business models that provide opportunities for smallholders" (الاستفادة القصوى من الاستثمار في الزراعة: عملية مسح لنماذج الأعمال التي تهيئ الفرص لأصحاب الحيازات الصغيرة) روما ولندن: منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية

21 تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2010

22 المؤسسة المالية الدولية Doing business 2011 (ممارسة الأعمال، 2011) "Making a difference for entrepreneurs" (ما يغيّر الحال فيما يخص المقاولين). واشنطن العاصمة، 2011

جداول الأعمال في مجال البحث التطويري ومجال تطوير التكنولوجيا. وينبغي أيضا أن تحمي السياسات المعنية حقوق الأجراء الزراعيين (ولا سيما النساء منهم)، وأن تكفل إمكان كسبهم أجورا مرضية وعملهم في بيئات آمنة.

45 – **الاستثمار العام في أهم السلع والخدمات العامة.** إن الاستثمار في السلع والخدمات العامة يمثل أيضا عاملا حاسما في تهيئة حوافز لتعزيز الاستثمار، وتقليص الأخطار، وتحسين دقة المعلومات المتاحة للمستثمرين. وبالنظر إلى التحديات التي تواجه الزراعة فإن من المهم اليوم أهمية خاصة الاستثمار العام في البحث التطويري والتكنولوجيا الزراعيين (بما في ذلك البحث التطويري والتكنولوجيا المحليَي المنشأ)، والحفاظ على الموارد الطبيعية واستعادة حالها، والتعليم والتدريب الزراعيان، وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بمسائل ذات الصلة بقرارات الاستثمار التي يتخذها أصحاب الحيازات الصغيرة.

46 – وثمة بيانات راسخة تشير إلى أن الاستثمار العام يؤتي عوائد ذات شأن، ولا سيما الاستثمار العام في *البحث التطويري*، وكذلك الاستثمار العام في المجالات الهامشية، من حيث الحد من الفقر ومن حيث تعزيز النمو الزراعي (استنادا إلى بيانات من الصين والهند وأوغندا)[23]. وفي الصين وتايلندي يؤتي الاستثمار العام في البحث التطويري، والهيكل الأساسي والتعليم، عوائد هامشية عالية وله أثر ذو شأن على الفقر. كما تمت معاينة أنه تحققت في الهند، في وقت يرقى إلى أبعد بكثير من أولى سنوات الثورة الزراعية، عوائد عالية مستدامة من الاستثمار العام، ولا سيما الاستثمار في البحث التطويري والطرقات[24]. كما أن للاستثمار العام في البنية التحتية دورا كبيرا يؤديه في تيسير الاستثمار الخاص. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، النقل، والطاقة، والري، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والخدمات ذات الصلة. ويمثل الاستثمار في البنية التحتية بدوره عاملا حاسما في التكيّف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته، واستحداث أسواق تعمل بصورة أفضل.

47 – **التحديات التي يواجهها تحسين السياسات العامة والاستثمار.** يمثل الاقتصاد السياسي لعمليات وضع السياسات في الكثير من البلدان النامية تحديا كبيرا فيما يخص زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، التي تمثل قطاعا من المعتاد أن يكون منقسما، ضئيلَ القدرة على التنظيم وممارسة الضغط طلبا للدعم. وكما بُـيِّن في كثير من ردود الحكومات إزاء حالات الارتفاع الباهظ في الأسعار خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، غالبا ما يقدِّم واضعو السياسات شواغل المستهلكين الحضريين على شواغل المنتجين الزراعيين عندما يتعلق الأمر بالأسعار وبالتدفقات التجارية الزراعية. ويمكن أن تكون عواقب ذلك من حيث تثبيط الاستثمار في الزراعة قاسية.

48 – وإلى جانب اعتبارات الاقتصاد السياسي ثمة تحدٍ آخر يتعلق بقاعدة البيانات الخاصة بعمليات وضع السياسات الزراعية. فعلى سبيل المثال، هناك نقص كبير في بلدان كثيرة في فهم الآثار المترتبة على تقلبات الأسعار على

---

[23] Fan S. وL. Zhang وX. Zhang، 2004، "Reforms, investment and poverty in rural China" (الإصلاحات والاستثمار والفقر في أرياف الصين)، *Economic Development and Cultural Change* (التنمية الاقتصادية والتغيُّر الثقافي) 52 (2)؛ Fan S. وP. Hazell وT. Haque، 2000، "Targeting public investments by agro-ecological zone to achieve growth and poverty alleviation goals in rural India" (استهداف الاستثمارات العامة بالمنطقة الزراعية – الإيكولوجية تحقيقا للنمو ولأهداف تخفيف وطأة الفقر في أرياف الهند) *Food Policy* (سياسة الأغذية) 25 (4)؛ Fan S. وX. Zhang، 2008، "Public expenditure, growth and poverty reduction in rural Uganda." (الإنفاق العام، والنمو، وتخفيف وطأة الفقر في أرياف أوغندا)، *African Development Review* (مجلة التنمية الأفريقية)، 20 (3)

[24] Fan S. وN. Rao، "Public investment, growth and rural poverty" (الاستثمار العام، والنمو، والفقر في الأرياف) في (منشورات) S. Fan، *"Public expenditures, growth and poverty: Lessons from Developing Countries"* (النفقات العامة، والنمو، والفقر: عِبَر من البلدان النامية) بالتيمور، Johns Hopkins University Press (منشورات جامعة جون هوبكينس)، 2008

النطاق العالمي فيما يخص أصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك بسبب مدى التعقيد الذي تتسم به آليات التحويل. كما أن أثر ما يستجد من الظواهر البيئية والظواهر المتصلة بالمناخ على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف السياقات لا يُدرس دراسة كافية. وإن منحى تغيُّر أدوار الجنسين في الزراعة نتيجة التحولات في السوق والتحولات البيئية يشكل أيضا مجالا غالبا ما تكون فيه قاعدة البيانات الخاصة بالسياسات المتعلقة بالزراعة ضحلة.

49 – وثمة تحدٍ ثالث يتمثل في وضع السياسات على نحو يشمل شتى المجالات والمؤسسات التي يجب إشراكها في الأمر لإيجاد بيئة مواتية لاستثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة على نحو فعّال. ويشمل ذلك أجهزة حكومية مثل وزارة الزراعة، والهيئات المعنية بالبيئة، ووزارات المالية، والتخطيط، والتربية/التعليم، والهياكل الأساسية، وما إلى ذلك. وإذ يجب أن ترمي السياسة الحكومية إلى تحقيق مجموعة واسعة ومعقدة من الأهداف — مثل الأمن الغذائي والتغذية، وإصلاح البيئة — فإن القرارات المتعلقة بالسياسات في جميع هذه المجالات يتعيَّن أن تكون منسَّقة وأن ترسِل الإشارات ذاتها إلى المستثمرين.

50 – **الدور الحاسم الذي تؤديه منظمات المزارعين**. إن مشاركة منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة تمثل عاملا حاسما في فعالية تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات (والاستثمار العام الكبير أيضا). ومن المهم أيضا مشاركة اتحادات العاملين في قطاع الزراعة، حيثما وُجدت، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بسياسات تؤثر على الاستثمار المؤسسي. ومنذ تسعينات القرن العشرين على الأقل، غدت منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المزارعة أنشط في عمليات وضع السياسات على شتى المستويات في كثير من أنحاء العالم، في حين أن لها في أنحائه الأخرى تاريخا أطول. لكن ذلك مجال يلزم فيه تحقيق الكثير من التقدم. كما أن مشاركة النساء في منظمات المزارعين المنخرطة في عمليات وضع السياسات تبقى أقل مما يستلزمه التكفل بمراعاة السياسات والاستثمار العامين لاحتياجات استثمار المزارعات.

51 – وبحسب الإطار المؤسسي لكل بلد وكيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات وضع السياسات وبالاستثمار العام، يمكن أن يكون لمختلف أشكال التنظيم والإشراك أثر أكبر. وبوجه عام ثمة شروط مسبقة هامة تتمثل في التشريعات التي تؤثر في قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على تنظيم أنفسهم، ووجود منتديات ذات طابع مؤسسي لتواصُل منظماتهم المهنية مع سائر أصحاب المصلحة ومع الحكومة. كما أن الإدارة الرشيدة تمثل عاملا أساسيا للسهر على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات بصورة خاضعة للمحاسبة، وعلى الشفافية في تنفيذها ورصدها وتقييم أثرها.

52 – **القطاع العام بصفته محفِّزا/شريكا في الاستثمار المؤسسي الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة**. إن التجربة في مجال ترويج ترتيبات الأعمال التي تدر أرباح متبادلة في سلاسل إضفاء القيمة على المنتجات الزراعية تبيِّن أهمية الوسطاء في الجمع بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمستثمرين المؤسسيين. ويمكن أن يكون الوسطاء منظمات للمجتمع الأهلي، وجهات توفِّر الخدمات التقنية التخصصية، وجهات مانحة، وأطرافا حكومية أيضا. وبحسب المعاينات التي سجِّلت في إطار مبادرة "إعادة تنظيم الأسواق" (*Regoverning Markets*) يمثل اضطلاع القطاع العام بالتسهيل والحفز عاملا أساسيا لوضع نماذج للأعمال الجامعة في الأسواق الزراعية الحديثة، إلى جانب "قطاع أعمال مستجيب" ومزارعين منظَّمين[25]. وذلك لا يعني مجرد قطاع عام يكفل تهيئة بيئة أعمال تمكينية أو يوفر سلعا عامة

[25] منشورات Vorley B. وF. Proctor (2008)، *Inclusive Business in Agrifood Markets: Evidence and Action* (الأعمال الجامعة في أسواق المنتجات الزراعية – الغذائية: البيِّنات والتدابير)، تقرير مستند إلى أعمال مؤتمر دولي عقد في بيجينغ، 5–6 مارس/آذار 2008، لندن: المعهد الدولي للبيئة والتنمية (IIED)

رئيسية. إنه يعني قطاعا عاما يمكنه أيضا أن يتدخل بصفة طرف ثالث محفِّز لإطلاق مبادرات أعمال جامعة، مع الالتزام بأداء وظيفته تدريجيا على مر الوقت.

53 – وثمة بعض التداخل بين ترتيبات الأعمال والمبادرات التي يؤدي فيها القطاع العام دورا تحفيزيا وبين استثمار القطاعين العام والخاص في الزراعة. بيد أن لمبادرات استثمار القطاعين العام والخاص في الزراعة بعض الخصائص. فعلى سبيل المثال يمكن أن يشمل استثمار القطاعين العام والخاص مجالات يُحتاج فيها إلى استثمار القطاع العام (ما يتعلق بالبنية التحتية مثلا)، لكن يفتقر القطاع العام فيها إلى القدرة المالية أو التقنية أو البشرية اللازمة للقيام بالاستثمار بمفرده، أو للتكفل بصيانة الأصول المعنية بعد إقامتها (كما في حالة البنية التحتية، من هذه الناحية أيضا). كما أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص مناسبة بصورة خاصة عندما يُحتاج إلى تسخير قدرة القطاع الخاص لتوليد رأس مال من أجل توفير مجموعة مختلطة من السلع العامة والسلع الخاصة. واليوم يُحتاج إلى المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص للتكفل بالاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة احتياجا خاصا في البحث التطويري والتجديد من أجل زيادة الإنتاجية، والحفاظ على البيئة، وتخفيف وطأة تغير المناخ. كما يُحتاج إليها لاستحداث منتَجات مالية للتصدي للأخطار الجديدة في الزراعة.

54 – وغالبا ما تكون أشكال الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما أشكاله المنطوية على إشراك المجتمع الأهلي، مناسبة بصورة خاصة لدفع الاستثمار على نطاق كاف للتأثير في السوق والبيئة الدولية فيما يخص الزراعة. وفي هذا الصدد اتُّخذت بعض المبادرات الواعدة مثل مبادرة "الرؤية الجديدة للزراعة" التي قادها "المنتدى الاقتصادي العالمي"[26]. وتبيِّن هذه المبادرات أن ثمة أدوارا متكاملة يؤديها الأطراف من القطاع العام ومن القطاع الخاص في دعم الزراعة للتمكين من إحداث أثر واسع النطاق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، وسائر الأهداف. وغالبا ما يبدو أن العائق الحاسم في ذلك هو عدم وجود محفِّز وخطة مشتركة يوفِّران تقاسم الحوافز ويقلِّصان الأخطار المحيقة بكل من الأطراف. كما أن الإحاطة بالسبل التي يمكن بها للمبادرات الماثلة أن تسهِّل استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة الفعّال تشير إلى جدول أعمال هام فيما يتعلق بالسياسات.

### ثالثا– الآثار المترتبة على السياسات

55 – يترتّب على التحليل الوارد أعلاه عدد من الآثار الهامة في مجال السياسات:

1 – أهمية الارتقاء بالدعم المقدَّم لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في مجال الاستثمار العام، والخدمات والسياسات العامة التي تؤثر في الزراعة وسلاسل إضفاء القيمة على المنتجات الغذائية في البلدان النامية

2 – ضرورة السهر على أن تتيح عمليات اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات والاستثمار العام الاعتراف بدور ومصالح أصحاب الحيازات الصغيرة بصفتهم مستثمرين

3 – الحاجة إلى تكوين قاعدة بيانات متعلقة بمحدِّدات وقيود استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة

[26] World Economic Forum (المنتدى الاقتصادي العالمي)، *Realizing a new vision for agriculture. A roadmap for stakeholders* (تحقيق رؤية جديدة للزراعة. خريطة طريق لأصحاب المصلحة)، جنيف، 2010

4 – ضرورة تحسين قاعدة البيانات الخاصة بالسياسات المتعلقة بمحدِّدات وقيود الاستثمار المؤسسي الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة وفي الأسواق ذات الصلة (بخاصة أسواق المنتَجات الزراعية – الغذائية وأسواق الوقود الحيوي)

5 – ضرورة تشجيع الاستناد إلى البيانات في وضع السياسات المتعلقة بسبل تعزيز الاستثمار في الزراعة المفضية إلى تحقيق الأهداف العديدة المتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي، وصون البيئة وتحقيق ثباتها، وتحسين التغذية.